



اسم المقال: دور البنك الزراعي السعودي في التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

اسم الكاتب: د. هناء سلطان داؤد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/954>

تاريخ الاسترداد: 2026/07/10 07:29 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



دور البنك الزراعي العربي السعودي في التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

د. هناء سلطان داؤد*

المقدمة:

يسهم الجهاز المصرفي بدورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني في الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، من خلال توفير موارد مالية كبيرة ومن مصادر مختلفة بقصد استخدامها في تمويل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الأخرى فضلا عن دوره في تقديم خدمات متعددة في داخل الاقتصاد الوطني وفي خارجه، إذ تتسع نطاق عمليات هذا الجهاز مع قطاعات اقتصادية متعددة، منها ما يتعلق بطبيعة عمل القطاعات الداخلية ومنها ما يتعلق بالقطاعات التصديرية خارج حدود الاقتصاد الوطني.

أهمية و مشكلة البحث:

يحتل القطاع الزراعي في البلدان النامية والمتقدمة مكانة مهمة في اقتصادها الوطني، وتبرز هذه الأهمية من خلال كونه مصدرا رئيسا في توفير المنتجات الغذائية وإسهامه في توريد العملات الأجنبية عن طريق صادرات هذا القطاع من المنتجات الزراعية والحد من استيراد هذه المنتجات فضلا عن مساهمته في توفير الأموال اللازمة لتمويل استثمارات بقية القطاعات الأخرى ولاسيما في البلدان النامية وفي المراحل المبكرة من تنميتها الاقتصادية و من هنا جاءت مشكلة البحث حيث يعتبر القطاع الزراعي سوقا لتصرف منتجات القطاعات اللزراعية، وتعد منتجاته مدخلات وسيطة في العديد من الصناعات التحويلية، وانه في حالة عجز القطاع الزراعي عن توفير المنتجات الغذائية يعد عقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي. ويعد الإقراض الزراعي عنصرا مهما من عناصر التنمية الزراعية الشاملة بالمملكة حيث نظامه الإقراضى معالجة مشاكل المزارعين وتقديم خدماته الائتمانية لدفع عجلة الإنتاج ورفع معدلات التنمية الزراعية وتحسين البنيان الزراعي وذلك بتقديم قروضه الميسرة بدون فوائد

(*) مدرس/ قسم الاقتصاد الزراعي/ كلية الزراعة والغابات/ جامعة الموصل.

لجميع المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لتأمين كافة احتياجاتهم من وسائل ومستلزمات الإنتاج، وفي تمويل ما يقومون به من المشاريع الزراعية المتخصصة بمختلف أنواعها وأنشطتها.

فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية مفادها إن للبنك الزراعي العربي السعودي دور في تنمية القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى دراسة دور البنك الزراعي العربي السعودي في تحقيق التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية خلال المدة ١٩٧٣ - ٢٠٠٠.

أسلوب البحث و مصادر البيانات:

اعتمد البحث على أسلوبين الأول وصفي والذي يستند إلى الدراسات السابقة التي تناولت دور الإقراض الزراعي في التنمية الزراعية والثاني هو الأسلوب الكمي الذي يستند إلى طرائق وأساليب الاقتصاد القياسي في دراسة دور البنك الزراعي العربي السعودي في تنمية القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية للفترة من ١٩٧٣ لغاية ٢٠٠٠ واختيرت هذه الفترة لان منذ عام ١٩٧٣ بدأ البنك بإعطاء إعانات للمزارعين في المملكة. وتم أخذ البيانات الأولية من التقارير الخاصة بالبنك الزراعي عن طريق الانترنت فضلا عن المصادر المكتبية التي تضمنت الكتب والبحوث المحلية والعربية والعالمية.

دور الإقراض الزراعي في التنمية الزراعية والدراسات السابقة:

إن تحقيق أي زيادة في الإنتاج الزراعي يتطلب زيادة في رأس المال أو في الموارد الزراعية أو في حجم العمل المستخدم في العملية الإنتاجية فضلا عن رفع الكفاءة الفنية (الإنتاجية) أو الكفاءة الاقتصادية (السعرية). حيث إن أهم عقبة تواجه تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي هي عدم توفر رأس المال الكافي الذي يؤثر بدوره على الإدارة الجيدة التي تعمل على مزج عوامل الإنتاج بكفاءة بحيث تستطيع إيصال هذه العوامل إلى قمة كفاءتها في حال وجود قدر كاف من رأس المال. فضلا عن ذلك إذا أريد للزراعة أن تلعب دورا قويا في التنمية الاقتصادية فأن ذلك يتطلب قدرا كبيرا من رأس المال، فقلته تؤدي إلى انخفاض نسبة العائدات من الاستثمارات الزراعية وبسبب النقص في وسائل النقل والمواصلات والطاقة والنقص في الأيدي العاملة الماهرة وقلة الخبرة الإدارية يقل النشاط الاستثماري ويشل من

فعالية رأس المال وهذا ما يحدث في بلدان الدخل المنخفض^(١). إن معظم المزارعين في الدول النامية بحاجة إلى مصدر خارجي يمولهم برأس المال الذي يلزمهم لتنفيذ مشاريعهم وأعمالهم الزراعية، والإقراض هو من أهم المصادر الخارجية لرأس المال لصغار المزارعين. يظهر مما سبقت الإشارة إليه حاجة الزراعة لرأس المال وضرورة وجود مصادر إقراض تساهم بشكل فعال في مد المزارعين بالأموال اللازمة لعملية الإنتاج والمصدر الرئيسي لرأس المال المستغل في قطاع الزراعة. هو احد الأهداف الأساسية الذي تسعى إليه مؤسسات الإقراض المتخصصة العاملة في مجال التقدم الزراعي، وتعد مؤسسات وبنوك الإقراض الزراعي. منطلقا أساسيا لوضع جهاز حكومي يعكس سياسة الحكومة في دعمها للمزارعين وللقطاع الزراعي بشكل عام، حيث يعتمد بشكل أساسي على أسس الإقراض الفعال لكون أية مؤسسة إقراض متخصصة لا بد لها من توجيه المزارع والتأكيد على الهدف الذي يمنح من أجله القرض^(٢).

ومن الدراسات السابقة التي تناولت أهمية الإقراض الزراعي في التنمية الزراعية، دراسة (صادق، ١٩٨٨)^(٣) الذي تناول فيها أهداف الإقراض الزراعي التي تنعكس في تطوير القطاع الزراعي من حالة التخلف إلى حالة التقدم ومن زراعة الكفاف إلى زراعة فائض خاضع للتسويق والتصدير، أما (بني هاني، ١٩٩٢)^(٤)، فقد اعتبر أن الإقراض الزراعي هو احد العوامل الايجابية لعملية التنمية الزراعية في حالة ضمان حسن استخدامه ووصوله إلى غاياته الاستثمارية الزراعية، في حين تناول (جمعة، ١٩٩٥)^(٥)، دور التمويل الزراعي وأثره في التنمية الزراعية من خلال تقويم تجربة المنهج المتكامل للإقراض الزراعي في سوريا وأكد على أهمية التمويل في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصغار المزارعين، وهذا ما أكدته دراسة (Amalef, 1995)^(٦)، حول أهمية ودور الإقراض الزراعي في حدوث التنمية الزراعية في المناطق الريفية بعد تطوير الأسواق المالية الريفية، كذلك دراسة (Khandker, 1998)^(٧)، بين فيها إمكانية التمويل الصغير من المؤسسات الحكومية والرسومية ذات الفائدة المناسبة له تأثير كبير على النمو في القطاع الزراعي من خلال إقدام صغار المزارعين على هذه القروض وبالتالي ينعكس ذلك على النهوض بالتنمية الزراعية، وتعرض (L, 2002)^(٨) في دراسته حول فرض قيود و قرارات صارمة عند إعطاء القروض للمزارعين ، الذي بدوره يؤثر على الاستثمار الزراعي في المناطق الريفية والذي يؤدي بدوره إلى عرقلة التنمية الزراعية، أما دراسة (العبيد، ٢٠٠٣)^(٩)، فقد تناولت مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في ظل المتغيرات المحلية والدولية ومؤشرات حدوث التنمية ومن خلال الدعم المباشر غير المرتبط بسلع محددة عن طريق القروض الزراعية و الإعانات الزراعية

المقدمة من قبل البنك الزراعي العربي السعودي. في حين أكد (الكفري، ٢٠٠٤)^(١٠)، إن التنمية الزراعية الشاملة (التنمية الريفية المتكاملة) مهمة مستمرة طويلة الأمد تتصف بالشمولية والتكاملية والتعددية و أن النجاح المحقق في الدعم الذي وفرتة الحكومة للمزارعين في المملكة العربية السعودية، وبالأخص القروض التي وفرها البنك الزراعي السعودي ساهمت في توسيع الرقعة الزراعية وبالأخص زراعة القمح ، حيث تمكنت بذلك السعودية للمرة الأولى من دخول أسواق التصدير.

أهمية القطاع الزراعي في المملكة:

يمثل القطاع الزراعي أحد الأعمدة الأساسية في اقتصاد المملكة، فهو يساهم بنحو ٨% إلى ٩% من الناتج الإجمالي المحلي، كما يقوم بدور كبير في التنمية الريفية، والحفاظ على ثبات معدل تكلفة المعيشة، وأخيراً الحد من التضخم. وهذا يدل على أن القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية قطاع مهم وله تأثير كبير جداً في الاقتصاد، ويعيش عليه ملايين الناس بشكل مباشر كمزارع أو كخدمات تقدم للقطاع الزراعي، أو لمدخلات القطاع الزراعي التي تأتي من القطاعات الحكومية. لقد كان اهتمام الدولة بالزراعة واضحاً منذ سنوات وبالأخص منذ تحويل المديرية العامة للزراعة إلى وزارة للزراعة والمياه، وسعت خدماتها لتشمل جميع أنحاء المملكة خلال فروعها المنتشرة، وأخذت وزارة الزراعة والمياه على عاتقها وضع وتنفيذ الخطط والبرامج الهادفة إلى التطوير الزراعي المتوازن، وتقديم الخدمات الفنية والقروض بالطريقة التي تكفل توفير جميع الظروف الملائمة للاستثمار الزراعي، ووضع السياسات وتنفيذ الإجراءات والتنظيمات الهادفة إلى المحافظة على الموارد المائية والزراعية والسكنية والطبيعية واستخدامها بكفاءة اقتصادية وفنية عالية، وتدريب الكوادر الوطنية والمزارعين لرفع كفاءتهم الإنتاجية، وقامت بدعم المزارعين بشتى الوسائل والطرق وشجعت مربي الحيوانات وصيادي الأسماك، كما قامت باستصلاح الأراضي البور وتوزيعها على المستثمرين والبحث عن مصادر جديدة لمياه الري وإقامة السدود لحجز السيول والاستفادة منها، فتوسعت الزراعة وتعددت أنواع المنتجات الزراعية وزادت وتحسنت الثروة الحيوانية وإنتاج الدواجن حتى وصلت إلى حد الاكتفاء الذاتي بل وتعدته للتصدير لبعض المنتجات. كما اهتمت الوزارة بالمراعي والغابات وعملت على تحسينها وزيادة رقعتها لأنها موارد طبيعية متجددة. استطاع القطاع الزراعي أن يسهم في الدخل القومي وان يكون دعامة أساسية للأمن الغذائي للبلاد. ونتيجة لخطط التنمية السابقة شهد القطاع الزراعي قفزات هائلة ونمو سريعاً في الآونة الأخيرة، وقد ركزت خطط التنمية في المملكة العربية السعودية على القطاع



الزراعي ووضع السياسات الهادفة إلى إقامة المشاريع الزراعية والتركيز على التنمية الريفية لأنها حجر الأساس في المجتمعات الزراعية. كما إن اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي شجع القطاع الخاص على الاستثمارات الزراعية مما كان له المردود الجيد على الدخل القومي حيث زاد الإنتاج الزراعي المحلي مما أدى إلى انخفاض الواردات مع السلع الغذائية، وهذا يدل على أهمية دور القطاع الزراعي في دعم الاقتصاد الوطني. كما تم إصدار نظام توزيع الأراضي البور الصالحة للزراعة لتوسيع الرقعة الزراعية، ونظام المحافظة على المياه وتنمية مواردها لإيجاد موارد مائية جديدة، وإنشاء البنك الزراعي لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الزراعية ودعم الآلات والمعدات الزراعية وبقية مدخلات الإنتاج الزراعي. كما عملت الدولة على شراء بعض المنتجات الزراعية بأسعار تشجيعية كالفحم والشعير والتمور^(١١). وتعد التنمية الزراعية مهمة مستمرة طويلة الأمد تتصف بالشمولية والتكاملية والتعددية. وتطلق في العملية البنائية من الأسفل إلى الأعلى وفق مبدأ الاعتماد على النفس. وهذا يتطلب توفر الإرادة السياسية القادرة على والراغبة في إحداث تغييرات هيكلية لبنية المجتمع في ظل التخطيط الشامل، كما تتطلب العدل في التوزيع والمشاركة الجماهيرية، والبيئة المؤسسية المناسبة وبخاصة ما يتعلق بالإصلاح الزراعي والمؤسسات الريفية، وإدارة التنمية الريفية. مع التركيز على سياسات الاستثمار من زاوية إعادة توزيعه بين الوحدات المختلفة في إطار التنمية الريفية المتكاملة. وقد تمكنت السعودية من خلال الجهود الحثيثة من مواجهة التحديات الناشئة من الطبيعة القاسية للمناخ والتربة، ونجحت في توسيع الرقعة الزراعية من ١٥٠ ألف هكتارا عام ١٩٧٥ إلى أكثر من ٢ مليون هكتار عام ١٩٩٦. واخذ الإنتاج الزراعي بالتنامي وعل سبيل المثال إنتاج القمح بلغ ٤,١٢ مليون طن عام ١٩٩٢، حيث تمكنت بذلك السعودية للمرة الأولى من دخول أسواق التصدير^(١٢). ثم اخذ الإنتاج بالتراجع بسبب السياسة التي اعتمدها المملكة في التركيز على تأمين الاحتياجات المحلية، بما فيها تأمين مخزون احتياطي، من أجل تقنين استخدام المياه، وبلغ الإنتاج عام ١٩٩٤ حوالي ٢,٦٨ مليون طن، وذلك بسبب تخفيض المساحة المزروعة قمحا لصالح زراعة الشعير. ولقد كان السبب الرئيسي في النجاح المحقق في الدعم الذي وفرته الحكومة للمزارعين، وبالأخص القروض التي وفرها البنك الزراعي السعودي التي بلغ مجموعها حتى منتصف عام ١٩٩٥ حوالي ٤٥٤ مليون دولار^(١٣). والجدول (١) يبين تطور الناتج الزراعي في المملكة حيث بلغ عام ١٩٧٣ (٣٢٢,٧) مليون دولار في حين بلغ عام ٢٠٠٠ (٩٥٢١) مليون دولار وبمعدل نمو (١٧,٤%)، أما نسبة الصادرات الزراعية من الناتج الزراعي فقد بلغت عام ١٩٧٣ (٣٤%) ووصلت أعلى نسبة عام ١٩٩١ حيث وصلت إلى (٦٩%).



جدول (١)

يبين قيمة الناتج الزراعي ونسبة الصادرات من الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية
من ١٩٧٣ لغاية ٢٠٠٠ *

نسبة الصادرات الزراعية من الناتج المحلي %	قيمة الناتج الزراعي (مليون دولار)	السنة
٣٤	٣٢٢,٧	١٩٧٣
٤٢	٣٣٥,٥	١٩٧٤
٥٥	٣٤٨,٩	١٩٧٥
٦٠	٣٦٦,٤	١٩٧٦
٦٢	٣٧٢,١	١٩٧٧
٥٨	٤٢٣,٧	١٩٧٨
٦٦	٦٧٨,٢	١٩٧٩
٧٠	١٦٤٧,٣	١٩٨٠
٦٧	١٩٦٦,٤	١٩٨١
٥٢	٢٥٢٥,٥	١٩٨٢
٤٥	٢٧٧٢	١٩٨٣
٥٠	٣٠٩١,٨	١٩٨٤
٤٦	٢٨٠,٧	١٩٨٥
٥٥	٤٠٠٠,١	١٩٨٦
٥٣	٣٨١٢,٣	١٩٨٧
٥٩	٦١٥٠	١٩٨٨
٦٦	٦٧١٤	١٩٨٩
٦٨	٧١٧٣	١٩٩٠
٦٩	٧٧١٤,٤	١٩٩١
٦٨	٨٣٧٠	١٩٩٢
٣٩	٨٠٨٨	١٩٩٣
٣٧	٨٥٥٩	١٩٩٤
٣٦	٨٥٨٨,١	١٩٩٥
٣٤	٨٨٤٥,١	١٩٩٦
٢٢	٩٥٢٧	١٩٩٧
٢٦	٩٧١١	١٩٩٨
٣٨	٩٣٣٩	١٩٩٩
٣٨	٩٥٢١	٢٠٠٠

* المصدر: شعفل علي محسن، "الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الزراعة

العربية"، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، (٢٠٠٥)، ص: ٦٨-٦٩



البنك الزراعي العربي السعودي:

تم تأسيس البنك الزراعي بموجب مرسوم ملكي رقم (٥٨) الصادر في ١٩٦٣/١٢/٣ ليصبح مؤسسة إئتمانية حكومية متخصصة في تمويل مختلف مجالات النشاط الزراعي في جميع مناطق المملكة، للمساعدة في تنمية الزراعة ورفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي باستخدام أفضل الأساليب العلمية والتقنية الحديثة، حيث قام البنك منذ بداية نشاطه في العام ١٩٦٤ وحتى الآن بدور بارز في مجال تمويل المزارعين والمشاريع الزراعية المتخصصة والتي إنعكست نتائجها الإيجابية بشكل ملموس في توفير السلع الغذائية من الإنتاج المحلي بكميات وفيرة وبنوعيات متميزة، وبالتالي تقليل الاعتماد على المستورد منها، بل والاتجاه نحو تصدير الفائض^(١٤).

وتستهدف الحركة الائتمانية للبنك تلبية احتياجات المزارعين من مستلزمات الإنتاج عن طريق توفير السيولة النقدية على شكل قروض قصيرة الأجل أو متوسطة وذلك لشراء البذور والأسمدة الكيماوية والمبيدات وحفر الآبار وتأمين المكائن والمضخات والآلات الزراعية وتمديدات المواسير وزراعة الشتلات وفسائل النخيل والخضراوات وغيرها فضلا عن إقامة المشاريع الزراعية على اختلاف أنواعها. وقد تركزت القروض في نوعين رئيسيين من القروض هما:

أولاً- قروض عادية: تمنح هذه القروض لتمويل زراعة المحاصيل الحقلية بأنواعها ومزارع الفاكهة والمكائن والآلات الزراعية وتقسم القروض العادية إلى قسمين هما^(١٥) :

- قروض قصيرة الأجل: تتمثل هذه القروض في تأمين احتياجات المزارعين من البذور والأسمدة الكيماوية وأجور الحراثة والمحروقات ومعدات صيد السمك والأدوية البيطرية والمبيدات الحشرية ومصاريق تربية النحل. وتتميز هذه القروض بارتفاع قيمتها ويعود السبب إلى قيام البنك لأول مرة بمنح قروض تشغيلية خاصة لمزارعي القمح والشعير بضمان محاصيلهم الموجودة لدى الصوامع وتسهيل إجراءات إقرارها لتمكينهم من اللحاق بالموسم الزراعي. وتسد القروض القصيرة الأجل في مدة أقصاها سنة واحدة.

- قروض متوسطة الأجل: يستفاد المزارعون من هذه القروض في تأمين العديد من المستلزمات الزراعية كحفر الآبار والمكائن والمضخات والآلات الزراعية وأجهزة الري والمنشآت الزراعية مثل تمديد المواسير والمظلات البلاستيكية وشتلات الفواكه ومصعدات الرياح وفسائل النخيل والمدرجات الجبلية وصوامع تخزين الحبوب والمباني وقوارب ومعدات الصيد. وتسد القروض المتوسطة الأجل في مدة أقصاها عشر سنوات.



ثانياً- قروض المشاريع الزراعية المتخصصة:

وهي المشاريع التجارية التي تستثمر فيها موارد اقتصادية كبيرة لبناء هياكل إنتاجية ذات جدوى اقتصادية مثل إنشاء مزارع الدجاج البياض و إنشاء مزارع الدجاج اللحم و إنشاء مزارع الأمهات للدجاج البياض واللحم و إنشاء مزارع إنتاج الألبان وتصنيعها و إنشاء مشاريع الزراعة في البيوت المحمية المكيفة ومشاريع تربية وتسمين الأغنام والأبقار ومشاريع تربية الأسماك والروبيان. وتسد قروض المشاريع المتخصصة في مدة أقصاها عشر سنوات مع وجود فترة سماح^(١٦).

وشملت القروض المتوسطة الأجل قروض المشاريع الزراعية. فبلغت إجمالي القروض المصروفة خلال الفترة ١٩٦٤-٢٠٠٠ (٨٦٧٥,١٧) مليون دولار منها (٢٨٣,٨٧) مليون دولار قروض قصيرة الأجل و(٨٣٩١,٣٠) مليون دولار قروض متوسطة الأجل. والجدول (٢) يبين إجمالي عدد وقيمة القروض التي قدمها البنك الزراعي العربي السعودي منذ بداية نشاطه عام ١٩٦٤ ولغاية عام ٢٠٠٠

جدول (٢)

يبين إجمالي عدد وقيمة القروض التي قدمها البنك الزراعي العربي السعودي

خلال الفترة (١٩٦٤ - ٢٠٠٠م)*

نوع القروض	العدد	النسبة المئوية	القيمة	
			مليون دولار	النسبة المئوية
قصيرة الأجل	٦٥٤٧٢	١٦,٧	٢٨٣,٨٧	٣,٣
متوسطة الأجل	٣٢٨٨٢٩	٨٣,٣	٨٣٩١,٣٠	٩٦,٧
إجمالي القروض	٣٩٤٣٠١	١٠٠,٠	٨٦٧٥,١٧	١٠٠,٠

*المصدر: عبدالله بن عبدالله العبيد، "مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في ظل المتغيرات المحلية والدولية"، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ٢٠٢٠، (٢٠٠٢)، مصدر سابق، ص: ١٠.

وإلى جانب نشاط البنك في الإقراض الزراعي، فقد أنيط به منذ عام ١٩٧٣ مهمة أخرى تتعلق بصرف مجموعة من الإعانات الزراعية التي تتحملها الدولة في سبيل تخفيض النفقات الزراعية اللازمة للإنتاج، والتي تمثل ٤٥ أو ٥٠% من قيمة المكائن والمضخات والآليات الزراعية بالإضافة إلى إعانة معدات تربية الدواجن وإنتاج الألبان التي تمثل قيمتها ٢٠ أو ٣٠% من تكلفتها تبعاً لمدى الاقتراض لتمويلها من البنك من عدمه ويضاف إلى ذلك صرف تكلفة نقل الأبقار المستوردة ذات الصفات الوراثية الجيدة من بلد المنشأ إلى موانئ المملكة مما انعكس بشكل واضح في دفع عجلة التطور الزراعي نتيجة تشجيع المزارعين على استعمال



المعدات والآلات الحديثة ودعم مشروعات إنتاج الألبان، ولقد واصل البنك الزراعي تقديم خدماته للمزارعين والمستثمرين تحقيقاً لأغراضه وتعزيزاً لدوره الهادف إلى دعم عملية التنمية الزراعية من خلال فروع المنتشرة في مختلف المناطق الزراعية بالمملكة البالغ عددها سبعون فرعاً ومكتباً منحت الصلاحيات الكافية بما يتيح لها البت في القروض تبسيطاً للإجراءات وتسهيلاً للمتعاملين مع البنك وذلك ضمن أسس وضوابط محددة. ومن الملاحظ أن حجم القروض بدأ يزداد بصورة ملموسة مقارنة بالسنوات السابقة وذلك نتيجة لقيام البنك بمنح قروض تشغيلية خاصة لمزارعي القمح والشعير بضمان حقوقهم في محاصيلهم الموجودة لدى صوامع الغلال ومطاحن الدقيق، وذلك لأول مرة تيسيراً على المزارعين وتبسيطاً للإجراءات المتبعة في هذا الشأن، حيث كان لذلك الأثر الأكبر في إقدام عدد كبير من المزارعين على طلب القروض اللازمة لسداد المصاريف التشغيلية في بداية الموسم الزراعي^(١٧). وبلغ مجموع الإعانات المصروفة من البنك الزراعي العربي السعودي (٣٠٨١,٩٠) مليون دولار.

جدول (٣)

يبين إجمالي قيمة الإعانات الممنوحة عن طريق البنك الزراعي خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠٠٠ م موزعة على مجالاتها)*

العرض من الإعانة	القيمة بالمليون دولار	الأممية النسبية للمجال %
شراء المكائن والمضخات	١٣٠٣,٧٦	٤٢ر٣
شراء الآليات الزراعية	٩٠٥,٧٤	٢٩ر٤
دعم شراء الأعلاف	٧٧٥,٨٦	٢٥ر٢
شراء معدات تربية الدواجن	٣٠,٧٦	١ر٠
شراء معدات إنتاج الألبان	٣,٩٣	٠ر١
نقل الأبقار المستوردة	٤٩,٢٧	١ر٦
مجالات أخرى	١٢,٥٨	٠ر٤
المجموع	٣٠٨١,٩٠	١٠٠ر٠

* المصدر عبدالله بن عبدالله العبيد، "مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في ظل المتغيرات المحلية والدولية"، مصدر سابق، ص: ١١.

والجدول (٤) يبين إجمالي القروض الزراعية مقسمة إلى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل وإجمالي الإعانات المصروفة من البنك الزراعي العربي السعودي حسب السنوات (من سنة ١٩٧٣ لغاية سنة ٢٠٠٠).



جدول (٤)

يبين إجمالي القروض الزراعية مقسمة إلى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل وإجمالي الإعانات المصروفة من البنك الزراعي العربي السعودي حسب السنوات (من سنة ١٩٧٣ لغاية سنة ٢٠٠٥). (مليون دولار)

الإعانات	متوسطة الأجل	قصيرة الأجل	المبلغ	السنة
١٤٩,٧٥٠	٤,٥٨٦	٠,٩٦٤	٥,٥٥٠	١٩٧٣
١٥٧,٩٠١	٥,٩٥١	٠,٩١٦	٦,٨٦٧	١٩٧٤
١٤٩,٣٧٦	٥,٩٩١	٠,٣٧٦	٦,٣٦٧	١٩٧٥
١٤٥,٦١٧	٢,٠٧٨	٠,٣٧٢	٢,٤٥٠	١٩٧٦
١٦٥,٧١٢	٢,٦٩٨	٠,٥٠٦	٣,٢٠٤	١٩٧٧
١٥٣,١٢١	١٨٩,٠٢٨	٠,٥٠٣	١٨٩,٥٣١	١٩٧٨
١٤٠,٩١٤	٢٠٦,٤٤٠	٠,٥٤٨	٢٠٦,٩٨٨	١٩٧٩
١٣٧,٩١٩	٣٣٢,٤٥٠	٠,٨٣٣	٣٣٣,٢٨٣	١٩٨٠
١٢٣,٦٥٠	٤٣٦,٧٨٠	٠,٥٩١	٤٣٧,٣٧١	١٩٨١
١٢١,٣٩٤	٦٤٧,٨١٠	٠,٦١٠	٦٤٨,٤٢٠	١٩٨٢
١٢٧,٥٤١	٥٩٨,٦٣٠	٠,٣١٠	٥٩٨,٩٤٠	١٩٨٣
١٢٦,٦٥٠	٦٨٧,٣٧٠	٠,٢٥٦	٦٨٧,٦٢٦	١٩٨٤
١١٨,٤٣٣	٤٣٦,٢٧٠	٠,٧٨٠	٤٣٧,٠٥٠	١٩٨٥
١١٥,٨٦٨	٤١٧,٩٠٠	٠,٠٥٤	٤١٧,٩٥٤	١٩٨٦
١١٦,٥٠٣	٤٣٨,٨٣٦	٠,٨٥٣	٤٣٩,٦٨٩	١٩٨٧
١١٥,٨٠٦	٢٧٤,٧٢٨	٠,٦٩٢	٢٧٥,٤٢٠	١٩٨٨
١١٣,٢٨٠	٢٢٢,٣٧٩	٠,٩٣١	٢٢٣,٣١٠	١٩٨٩
١٠٠,١٩٩	١٧٩,٧١٠	٠,٥٣٠	١٨٠,٢٤٠	١٩٩٠
١٠٤,٦٤٢	١٤٩,١٩٥	٠,٦٠٨	١٤٩,٨٠٣	١٩٩١
٩٧,٥٤٨	١٥٢,٦٥٣	٠,٣٤٢	١٥٢,٩٩٥	١٩٩٢
٩٨,٨٥٠	٢١٠,٥٠٨	٠,١٦٣	٢١٠,٦٧١	١٩٩٣
٩٤,٩٠٩	١٨٦,٨٦٠	٠,٢٠٢	١٨٧,٠٦٢	١٩٩٤
٠,٠٠٠	١١٠,٠٢٠	٠,١٥٣	١١٠,١٧٣	١٩٩٥
٧١,٢٨٨	١١٠,٤٥٠	٤,٨٢٣	١١٥,٢٧٣	١٩٩٦
٦١,٢٤٩	١٥٦,٣٩٠	١١,٠١٦	١٦٧,٤٠٦	١٩٩٧
٦٠,١٩٥	١٦١,٤٢٠	٧٨,١٨٦	٢٣٩,٦٠٦	١٩٩٨
٥٢,٤٣٢	١٧٨,١٩٠	٦٢,٩٣٦	٢٤١,١٢٦	١٩٩٩
٦١,١٣٨	٢٤٦,٤٠٠	٥٠,٥٨٥	٢٩٦,٩٨٥	٢٠٠٠

• وزارة المالية السعودية، مصدر سابق.



السنة	إجمالي القروض	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الأجل	الإحاثات	النتائج الزراعية	النسبة المصدرات
١٩٧٣	٢,٤٥٢	١٣٤,٣	٠,٤٢٧٣	١٣٦,٤٣٢	٤,٨٣٢	٣٤
١٩٧٤	٣,٠٣٤	١٢٧,٦	٠,٤٠٦٠	١٤٣,٨٥٨	٥,٠٢٣	٤٢
١٩٧٥	٢,٨١٣	٥٢,٤	٠,١٦٦٧	١٣٦,٠٩١	٥,٢٢٤	٥٥
١٩٧٦	١,٠٨٣	٥١,٨	٠,١٦٤٩	١٣٢,٦٦٦	٥,٤٨٦	٦٠
١٩٧٧	١,٤١٦	٧٠,٥	٠,٢٢٤٣	١٥٠,٩٧٤	٥,٥٧١	٦٢
١٩٧٨	٨٣,٧٤٣	٧٠,١	٠,٢٢٣٠	١٣٩,٥٠٣	٦,٣٤٤	٥٨
١٩٧٩	٩١,٤٥٧	٧٦,٤	٠,٢٤٢٩	١٢٨,٣٨١	١٠,١٥٤	٦٦
١٩٨٠	١٤٧,٢٦٠	١١٦,١	٠,٣٦٩٢	١٢٥,٦٥٣	٢٤,٦٦٤	٧٠
١٩٨١	١٩٣,٢٥١	٨٢,٤	٠,٢٦٢٠	١١٢,٦٥٣	٢٩,٤٤٢	٦٧
١٩٨٢	٢٨٦,٥٠٢	٨٥,٠	٠,٢٧٠٤	١١٠,٥٩٧	٣٧,٨١٣	٥٢
١٩٨٣	٢٦٤,٦٣٩	٤٣,٢	٠,١٣٧٤	١١٦,١٩٨	٤١,٥٠٣	٤٥
١٩٨٤	٣٠٣,٨٢٥	٣٥,٧	٠,١١٣٥	١١٥,٣٨٦	٤٦,٢٩١	٥٠
١٩٨٥	١٩٣,١٠٩	١٠٨,٧	٠,٣٤٥٧	١٠٧,٩٠٠	٤٢,٠٢٧	٤٦
١٩٨٦	١٨٤,٦٧١	٧,٥	٠,٠٢٣٩	١٠٥,٥٦٣	٥٩,٨٩١	٥٥
١٩٨٧	١٩٤,٢٧٥	١١٨,٩	٠,٣٧٨١	١٠٦,١٤١	٥٧,٠٧٩	٥٣
١٩٨٨	١٢١,٦٩٣	٩٦,٤	٠,٣٠٦٧	١٠٥,٥٠٦	٩٢,٠٨٠	٥٩
١٩٨٩	٩٨,٦٦٩	١٢٩,٧	٠,٤١٢٧	١٠٣,٢٠٥	١٠٠,٥٢٤	٦٦
١٩٩٠	٧٩,٦٣٨	٧٣,٩	٠,٢٣٤٩	٩١,٢٨٨	١٠٧,٣٩٦	٦٨
١٩٩١	٦٦,١٩٠	٨٤,٧	٠,٢٦٩٥	٩٥,٣٣٥	١١٥,٥٠٢	٦٩
١٩٩٢	٦٧,٦٠٠	٤٧,٧	٠,١٥١٦	٨٨,٨٧٢	١٢٥,٣١٨	٦٨
١٩٩٣	٩٣,٠٨٤	٢٢,٧	٠,٠٧٢٢	٩٠,٠٥٩	١٢١,٠٩٦	٣٩
١٩٩٤	٨٢,٦٥٣	٢٨,١	٠,٠٨٩٥	٨٦,٤٦٨	١٢٨,١٤٨	٣٧
١٩٩٥	٤٨,٦٧٩	٢١,٣	٠,٠٦٧٨	٠,٠٠٠	١٢٨,٥٨٤	٣٦
١٩٩٦	٥٠,٩٣٣	٦٧٢,٠	٢,١٣٧٨	٦٤,٩٤٨	١٣٢,٤٣٢	٣٤
١٩٩٧	٧٣,٩٦٨	١٥٣٥,٠	٤,٨٨٢٩	٥٥,٨٠٢	١٤٢,٦٤١	٢٢
١٩٩٨	١٠٥,٨٦٩	١٠٨٩٤,٥	٣٤,٦٥٦٠	٥٤,٨٤١	١٤٥,٣٩٦	٢٦
١٩٩٩	١٠٦,٥٤٠	٨٧٦٩,٥	٢٧,٨٩٦٥	٤٧,٧٦٩	١٣٩,٨٢٦	٣٨
٢٠٠٠	١٣١,٢٢٢	٧٠٤٨,٥	٢٢,٤٢١٩	٥٥,٧٠١	١٤٢,٥٥١	٣٨

* الجدول من إعداد الباحثة.

النماذج القياسية والتحليل والمناقشة:

تتمثل المتغيرات التابعة في دراستنا هذه إلى متغير حجم الناتج الزراعي في المملكة العربية السعودية و تتمثل المتغيرات المستقلة أولاً بإجمالي القروض المصروف من البنك الزراعي العربي السعودي وإجمالي الإعانات المصروفة منه أيضاً وذلك خلال المدة ١٩٧٣ لغاية ٢٠٠٠ لبيان تأثيرها على قيمة الناتج الزراعي لنفس المدة وثانياً قسمنا القروض المصروفة إلى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل مع إجمالي الإعانات لبيان تأثيرها على حجم الناتج الزراعي وذلك باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، ثم أخذنا حجم الناتج الزراعي باعتباره متغير مستقل لبيان تأثيره على نسبة الصادرات الزراعية باعتبارها متغير تابع وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين TSLs، تستخدم هذه الطريقة لتقدير معالم المعادلات في المنظومة التي تكون في حالة التشخيص التام، حيث تشير هذه الطريقة إلى أن الأسلوب المستخدم فيها يكون على مرحلتين: المرحلة الأولى تحديد المتغير الداخلي في المعادلة المطلوب تقدير معالمها، ثم إيجاد الصيغة المختزلة لهذا المتغير، واستخدام طريقة (OLS) بعد توفر الشروط اللازمة في عملية تقدير معالم الصيغة المختزلة وبالتالي إيجاد القيم التقديرية لمتغيرات المنظومة الداخلية. الثانية إن تستخدم طريقة (OLS) مرة أخرى في تقدير معالم الشكل الهيكلي بعد إحلال قيم (Ŷ) المقدر من المرحلة الأولى محل قيم (y) ^(١٨) وتعد هذه الطريقة من الطرق الشائعة الاستخدام في الدراسات القياسية التطبيقية للحصول على مقدرات متوافقة للمعلمات في نموذج المعادلات الآتية الذي تم افتراضه لمعالجة التأثير المتبادل في قيمة المتغير التابع ^(١٩)، وكان تقدير القروض قيمة الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة حيث أخذ معدل السنوات ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ واعتبر كسنة أساس. وتعد هذه الدراسة محاولة لبناء نماذج قياسية بهذا الاتجاه، بحيث يمكن من خلالها معرفة دور البنك الزراعي في التنمية الزراعية في المملكة من خلال معرفة أثر القروض والإعانات من البنك الزراعي في متغير الناتج الزراعي في المملكة وأثر هذا الناتج على الصادرات الزراعية.

أولاً: استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد:

- المتغير التابع Y: قيمة الناتج الزراعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٧٣ لغاية ٢٠٠٠ هو الذي تم تحديده كمتغير تابع في هذا التحليل. (وتم اختيار الفترة لأن خلال عام ١٩٧٣ بدأ البنك الزراعي العربي في السعودية بإعطاء إعانات للمزارعين)
- المتغيرات المستقلة: تضمن التحليل المتغيرات المستقلة الآتية:

X1 = إجمالي القروض المصروفة، X2 = إجمالي الإعانات المصروفة، X3 = قروض قصيرة الأجل، X4 = قروض متوسطة الأجل ولانتخاب الدالة للتعبير عن:

١- عن العلاقة بين قيمة الناتج الزراعي وإجمالي القروض المصروفة وإجمالي الإعانات المصروفة والمتمثلة بالمتغيرات المستقلة.

$$Y = f(X_1, X_2)$$

$$\text{Log}Y = f(\text{Lo } X_1, \text{Log } X_2)$$

لدى قياس العلاقة بين المتغيرات كان النموذج بالشكل الآتي:

$$Y_1 = 87.0 + 0.0525 X_1$$

الدالة الخطية:

$$+ 0.019X_2$$

$$t: (15.09) \quad (1.91) \quad (0.28)$$

$$R^2=0.48, F=13.88, D.W = 2.76$$

$$\text{Log}Y=3.79 + 0.0842 \log X_1 + 0.089 \log X_2$$

الدالة اللوغارتمية:

$$t: (30.76) \quad (4.39) \quad (3.36)$$

$$R^2=0.50, F=76, D.W = 3.01$$

تم اختيار الدالة اللوغارتمية المزدوجة كأفضل دالة بناءً على تفوقها بالاختبارات الإحصائية (R^2, F, T) لموافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث قيم وإشارات معاملات انحدارها في تحليل أثر كل من إجمالي القروض المصروفة والإعانات المصروفة على قيمة الناتج الزراعي. يتضح من هذه الدالة أن معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته (٠,٥٠) مشيراً إلى أن (٥٠%) من التغيرات التي تطرأ على الناتج الزراعي في المملكة تعزى إلى العوامل المستقلة المذكورة في الدالة وتبقى نسبة (٥٠%) تعزى إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة. وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل، أما معاملات الانحدار للعوامل المستقلة فقد أظهرت موافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث إشاراتها، فالنسبة لمعامل انحدار (X_1) إجمالي القروض المصروفة فقد أثبتت معنويته الإحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) من اختبار (t) ويشير إلى أن زيادة القروض المصروفة بنسبة (١%) فإن قيمة الناتج الزراعي تزداد بنسبة (٠,٠٨٤%)، إن هذه القروض ساهمت مساهمة في تلبية احتياجات المزارعين والمستثمرين في المجال الزراعي من مستلزمات الإنتاج وإقامة عدد من المشاريع الزراعية وفقاً لاحتياجات المملكة في ظل الظروف والمتغيرات الاقتصادية العالمية وبما يتماشى مع خطة التنمية الزراعية بالمملكة، ومن المؤكد زيادتها تزيد من قيمة الناتج الزراعي. كذلك معامل الانحدار (X_2) الإعانات الزراعية المصروفة لصغار المزارعين فأشار اختبار (t) إلى معنويته الإحصائية عند مستوى المعنوية (٠,٠٥) من هذا الاختبار، فزيادة الإعانات الزراعية بنسبة (١%) فإن قيمة الناتج الزراعي تزداد بنسبة (٠,٠٨٩%) وتشمل هذه الإعانات جانباً كبيراً من عوامل الإنتاج ذات الأثر الفاعل في زيادة الإنتاج بما يساعد على النهوض بالتنمية الزراعية وارتفاع صافي العائد منها.

٢- ثم قياس العلاقة بين قيمة الناتج الزراعي و إجمالي الإعانات المصروفة والقروض القصيرة الأجل والقروض المتوسطة الأجل والمتمثلة بالمتغيرات المستقلة المذكورة



$$Y = f(X_2, X_3, X_4)$$

$$\text{Log} Y = f(\text{Log} X_2, \text{Log} X_3, \text{Log} X_4)$$

لدى قياس العلاقة بين المتغيرات كان النموذج بالشكل الآتي:

$$Y_1 = 90.8 + 0.055X_2 + 0.126X_3 + 0.128X_4$$

$$t: (13.88) \quad (1.87) \quad (0.17) \quad (0.13)$$

$$R^2 = 0.53, F = 17, D.W = 1.31$$

$$\text{log} Y = 3.88 + 0.076 \text{ log} X_2 + 0.189 \text{ log} X_3 + 0.235 \text{ log} X_4$$

$$t: (42.07) \quad (3.56) \quad (5.50) \quad (7.84)$$

$$R^2 = 0.74, F = 130, D.W = 2.71$$

تم اختيار الدالة اللوغارتمية المزدوجة كأفضل دالة بناءً على تفوقها بالاختبارات الإحصائية ($R^2.F.T$) لموافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث قيم وإشارات معاملات انحدارها في تحليل اثر ثم القروض القصيرة الأجل و ثم القروض المتوسطة الأجل والإعانات على قيمة الناتج الزراعي. . يتضح من هذه الدالة أن معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته (٠,٧٤) مشيراً إلى أن (٠,٧٤%) من التغيرات التي تطرأ على قيمة الناتج الزراعي في المملكة تعزى إلى العوامل المستقلة المذكورة في الدالة وتبقى نسبة (٢٦%) تعزى إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة. وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل، أما معاملات الانحدار للعوامل المستقلة فقد أظهرت موافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث إشاراتها، فالنسبة لمعامل انحدار (X_2) الإعانات الزراعية المصروفة فأشار اختبار (t) إلى معنويته الإحصائية عند مستوى المعنوية (٠,٠٥) من هذا الاختبار، فزيادة الإعانات الزراعية بنسبة (١%) فإن قيمة الناتج الزراعي تزداد بنسبة (٠,٠٧٦%)، وهذا ما أكدته التحليل الأول أيضاً، خاصة وان هذه الإعانات تصرف لصغار المزارعين. أما معامل الانحدار (X_3) فأشار اختبار (t) إلى معنويته الإحصائية عند مستوى المعنوية (٠,٠٥) من هذا الاختبار فزيادة القروض القصيرة الأجل بنسبة (١%) فإن قيمة الناتج الزراعي تزداد بنسبة (٠,١٨٩%)، فالقروض القصيرة الأجل تمنح لتأمين مستلزمات الإنتاج الموسمية كالبنور والأسمدة والمبيدات الكيماوية لمقاومة الحشائش والآفات الزراعية، وكذا المحروقات اللازمة لتشغيل الآليات، وأجور الحرث والتكاليف التشغيلية بمشروعات الدواجن والمشاريع الزراعية الأخرى، ومستلزمات قوارب صيد الأسماك و ساهمت هذه القروض في تلبية احتياجات المزارعين وبالتالي تساعدهم في زيادة إنتاجهم الزراعي وينعكس ذلك على قيمة الناتج الزراعي في المملكة. أما المعامل انحدار معامل الانحدار (X_4) فأشار اختبار (t) إلى معنويته الإحصائية عند مستوى المعنوية (٠,٠٥) من هذا الاختبار فزيادة القروض المتوسطة الأجل بنسبة (١%) فإن قيمة الناتج الزراعي تزداد بنسبة (٠,٢٣٥%)، وتكتسب هذه القروض أهميتها بالنسبة للمزارعين حيث تشمل كافة مستلزمات الإنتاج الأساسية كحفر الآبار وتأمين مكائن ومضخات الري والآليات والمعدات الزراعية وأجهزة الري وتمديدات مواسير المياه، وكذلك الشتلات وفسائل النخيل وصوامع تخزين الحبوب وقوارب ومعدات صيد الأسماك وخلايا ومعدات تربية نحل العسل، وتشتمل

أيضا على قروض المشاريع الزراعية وقد قدمت هذه القروض بهدف إقامة مشاريع جديدة أو توسعة مشاريع قائمة فضلا عن مدة إقراضها الممتدة إلى عشر سنوات إلى جانب فترة سماح مدتها سنة وتمتد إلى ست سنوات. وهذا ما أكدته التحليل الأول أيضا حيث إن إجمالي القروض تشمل القروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل، فزيادة هذه القروض تساعد في زيادة قيمة الناتج الزراعي للمزارع وتساهم في زيادة الإنتاج الزراعي للمملكة.

ثانيا: استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين TSLs

- المتغير التابع: P نسبة الصادرات الزراعية للمدة ١٩٧٣ لغاية ٢٠٠٠

- المتغير المستقل: \check{Y} قيمة الناتج الزراعي بعد تقديره من الدالة الخطية

- قياس العلاقة بين نسبة الصادرات الزراعية و حجم الناتج الزراعي:

$$Y = f(X_2, X_3, X_4)$$

$$P = f(\check{Y})$$

تم تقدير (\check{Y}) من الدالة الخطية الآتية:

$$Y_1 = 90.8 + 0.055X_2 + 0.126X_3 + 0.128X_4$$

لدى قياس المتغيرات الداخلة في هذا النموذج وكانت (\check{Y}) متغير قيمة الناتج الزراعي بوصفه متغيرا مستقلا مع (P) متغير نسبة الصادرات الزراعية بوصفه متغيرا معتمدا، كان النموذج الآتي:

$$P = 23.5 + 0.0377 \check{Y}$$

$$t: (2.97) \quad (3.57)$$

$$R^2 = 0.62, F = 14.74, D.W = 2.76, ep = 0.539$$

فسرت متغيرات النموذج (٦٢%) من التغيرات التي تحصل في المتغير المعتمد (P) متغير نسبة الصادرات الزراعية تعزى إلى العامل المستقل (\check{Y}) قيمة الناتج الزراعي وتبقى نسبة (٣٨%) تعزى إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة. وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل. وظهرت العلاقة طردية بين المتغير المستقل (\check{Y})، والمتغير المعتمد (P)، أي زيادة قيمة الإنتاج الزراعي في المملكة تزداد نسبة الصادرات الزراعية، أي حصول زيادة بالإنتاج الزراعي يؤدي إلى تصدير الفائض منه. ولدى قياس المرونة للنموذج الخطي المذكور أعلاه حسب المعادلة الآتية:

$$eP = \beta_i (\check{Y}^- / P^-)$$

حيث أن: eP = المرونة، β_i = معامل المتغير، \check{Y}^- = المتوسط الحسابي لـ \check{Y} ، P^- = الوسط الحسابي لـ P

الحسابي لـ P

ظهر انه إذا زاد حجم الإنتاج الزراعي بنسبة ١% فان نسبة الصادرات الزراعية تزداد بنسبة ٠,٥٣٩%.

وهذا يدل على أن المملكة حققت الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الرئيسية ومنتجات الثروة الحيوانية، ويتم تصدير الفائض منها إلى الخارج من جهته ساهم البنك الزراعي العربي السعودي بهذا الإنجاز من خلال تقديم قروضا للمزارعين والشركات الزراعية ومنح الإعانات الزراعية لصغار المزارعين.

أظهرت الدراسة أن المملكة العربية السعودية قد تمكنت من مواجهة التحديات الناشئة من الطبيعة القاسية للمناخ والتربة، ونجحت في توسيع الرقعة الزراعية. واخذ الانتاج الزراعي بالتنامي بشقيه النباتي والحيواني. وتمكن القطاع الزراعي من تحقيق أرقام قياسية في إنتاج معظم السلع الزراعية من جهته قدم البنك الزراعي العربي السعودي قروضا للمزارعين والشركات الزراعية بلغت قيمتها من عام ١٩٧٣ حتى عام ٢٠٠٠ (١٦٧٥,١٧) مليون دولار منها (٢٨٣,٨٧) مليون دولار قروض قصيرة الأجل و(١٦٧٥,١٧) مليون دولار قروض متوسطة الأجل، فضلا عن الاعانات التي قدمتها لصغار المزارعين والتي بلغت قيمتها (٣٠٨١,٩٠) مليون وبذلك تمكنت السعودية من دخول أسواق التصدير. ولقد كان السبب الرئيسي في النجاح المحقق في الدعم الذي وفرته الحكومة للمزارعين، وبالأخص القروض التي وفرها البنك الزراعي السعودي وهذا ما أظهرته الدراسة حيث تبين أن القروض الزراعية ساهمت في زيادة الإنتاج الزراعي في المملكة فضلا عن الإعانات الزراعية التي قام البنك الزراعي بصرفها للمزارعين، كما أظهرت الدراسة أيضا أن زيادة الناتج الزراعي انعكست على زيادة نسبة الصادرات الزراعية. وكان ذلك من خلال وضع وتنفيذ الخطط والبرامج الهادفة إلى التطوير الزراعي المتوازن، وتقديم الخدمات الفنية والقروض بالطريقة التي تكفل توفير جميع الظروف الملائمة للاستثمار الزراعي فتوسعت الزراعة وتعددت أنواع المنتجات الزراعية وزادت وتحسنت الثروة الحيوانية وإنتاج الدواجن حتى وصلت إلى حد الاكتفاء الذاتي بل وتعدته للتصدير لبعض المنتجات. كما استطاع القطاع الزراعي أن يسهم في الدخل القومي وان يكون دعامة أساسية للأمن الغذائي للبلاد. وبهذا برز دور البنك الزراعي العربي السعودي حيث نظامه الإقراضى الذي عمل على معالجة مشاكل المزارعين وتقديم خدماته الائتمانية التي أدت إلى دفع عجلة الإنتاج ورفع معدلات التنمية الزراعية وتحسين البنيان الزراعي بحيث أصبحت من الدول المصدرة للمنتجات الزراعية من خلال قروضه الميسرة بدون فوائد لجميع المزارعين والمستثمرين في ذلك القطاع بشقيه النباتي والحيواني لتأمين كافة احتياجاتهم من وسائل ومستلزمات الإنتاج، وفي تمويل ما يقومون به من المشاريع الزراعية وأصبح أحد الركائز الرئيسية للتنمية الزراعية الشاملة بالمملكة.

المواشي والمصادر

- (١) جاسم محمد حبيب العزي فارس حمد وعماشة، " دور المصارف الائتمانية في تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية"، مجلة الاقتصاد العربي، اتحاد الاقتصاديين العرب، العدد: ٣ و٤ كانون الأول، (١٩٨٥)، ص: ١٣٥.
- (٢) نعيم جمعة، " التمويل الزراعي وأثره في التنمية الزراعية"، الندوة القومية حول تمويل التنمية الزراعية بالدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كانون الأول، (١٩٩٥)، ص: ٧، عمان، الأردن.
- (٣) جهاد صادق، " البنوك المتخصصة في الدول النامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية عن المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، العدد (٥٧)، مارس، (١٩٨٨)، ص ص: ١٣ - ١٨.
- (٤) شفيق بني هاني، "الإقراض الزراعي المؤسسي ودوره في التنمية الزراعية"، مجلة المهندس الزراعي، العدد: ٤٧، السنة الثانية والعشرون، كانون الأول، (١٩٩٢)، ص ص: ٢٤ - ٣٢، عمان، الأردن.
- (٥) نعيم جمعة، " التمويل الزراعي وأثره في التنمية الزراعية"، مصدر سابق، ص ص: ٦ - ٤٢، عمان، الأردن.
- (6) Amalesh Banerjee, "Reforming agriculture -real & financial", Indian Journal of Agricultural, (1995), Vol.50, No: 3, pp: 517-523.
- (7) Shahidure R. Khandker, " Rural Finance in Pakistan", current studies in the World Bank, Agriculture, Domestic Finance & Rural Development, (1998), pp:40-45
- (8) Gutierrez L., "Borrowing constraints & the agricultural investment decision process" Agribusiness, Vol.18, NO: 1, PP: 101-104, (1995), New York.
- (٩) عبدالله بن عبدالله العبيد، "مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في ظل المتغيرات المحلية والدولية"، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ٢٠٢٠، (٢٠٠٢)، ص: ١٠.
- (١٠) مصطفى العبد الله الكفري، " التنمية الزراعية في الوطن العربي الخصائص، المقومات، المتطلبات"، دراسة مقدمة إلى كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (٢٠٠٤)، ص ص: ٢٥ - ٣١.
- (١١) وزارة المالية السعودية www.mof.gov.sa/ar/docs/stats/a_agric.htm
- * شعفل علي محسن، " الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الزراعة العربية" أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، (٢٠٠٥)، ص ص: ٦٨ - ٦٩.
- (١٢) مصطفى العبد الله الكفري، " التنمية الزراعية في الوطن العربي الخصائص، المقومات، المتطلبات"، مصدر سابق، ص: ٢٢.



(١٣) البنك الزراعي العربي السعودي، http://www.saab.gov.sa/sr_profile.htm

(١٤) البنك الزراعي العربي السعودي، http://www.saab.gov.sa/sr_loancollection.htm

* عبدالله بن عبدالله العبيد، "مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في ظل المتغيرات المحلية والدولية"، مصدر سابق، ص: ١٠.

(١٥) البنك الزراعي العربي السعودي، http://www.saab.gov.sa/sr_credit_policy.htm

* عبدالله بن عبدالله العبيد، "مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في ظل المتغيرات المحلية والدولية"، مصدر سابق، ص: ١١.

(١٦) البنك الزراعي العربي السعودي، مصدر سابق

http://www.saab.gov.sa/sr_loancollection.htm

(١٧) البنك الزراعي العربي السعودي، http://www.saab.gov.sa/srcredit_policy.htm

، مصدر سابق

(١٨) أموري هادي كاظم و باسم شلبية مسلم، "القياس الاقتصادي المتقدم"، دار الكتب والوثائق، (٢٠٠٢)، بغداد، ص: ٣٨٠.

(١٩) حسين علي بخيت و سحر فتح الله، "القياس الاقتصادي المتقدم"، دار الكتب والوثائق، (٢٠٠٢)، بغداد، ص: ٣٨٠.

فضلا عن المصادر أعلاه تم الاعتماد على المصادر التالية:

- أموري هادي كاظم و باسم شلبية مسلم، "القياس الاقتصادي المتقدم"، دار الكتب والوثائق، (٢٠٠٢)، بغداد،

- البنك الزراعي العربي السعودي، http://www.saab.gov.sa/sr_credit_policy.htm

- البنك الزراعي العربي السعودي، http://www.saab.gov.sa/sr_loancollection.htm

- البنك الزراعي العربي السعودي، http://www.saab.gov.sa/sr_loans.htm

- البنك الزراعي العربي السعودي، http://www.saab.gov.sa/sr_profile.htm

- جاسم محمد حبيب العزي فارس حمد وعماشة، " دور المصارف الائتمانية في تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية"، مجلة الاقتصاد العربي، اتحاد الاقتصاديين العرب، العدد: ٣ و٤ كانون الأول (١٩٨٥).

- جهاد صادق، "البنوك المتخصصة في الدول النامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية عن المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، العدد (٥٧)، مارس، (١٩٨٨).

- حسين علي بخيت و سحر فتح الله، "القياس الاقتصادي المتقدم"، دار الكتب والوثائق، (٢٠٠٢)، بغداد.



- شعفل علي محسن، " الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الزراعة العربية" أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، (٢٠٠٥).
- شفيق بني هاني، "الإقراض الزراعي المؤسسي ودوره في التنمية الزراعية"، مجلة المهندسين الزراعي، العدد: ٤٧، السنة الثانية والعشرون، كانون الأول، (١٩٩٢)، عمان، الأردن.
- عبدالله بن عبدالله العبيد، "مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في ظل المتغيرات المحلية والدولية"، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ٢٠٢٠، (٢٠٠٢).
- مصطفى العبد الله الكفري، "التنمية الزراعية في الوطن العربي الخصائص، المقومات، المتطلبات"، دراسة مقدمة إلى كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (٢٠٠٤).
- نعيم جمعة، "التمويل الزراعي وأثره في التنمية الزراعية"، الندوة القومية حول تمويل التنمية الزراعية بالدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كانون الأول، (١٩٩٥)، عمان، الأردن.
- وزارة المالية السعودية www.mof.gov.sa/ar/docs/stats/a_agric.htm
- Amalsh Banerjee, "Reforming agriculture –real & financial", Indian Journal of Agricultural, (1995), Vol.50, No: 3.
- Shahidure R. Khandker, " Rural Finance in Pakistan", current studies in the World Bank, Agriculture, Domestic Finance & Rural Development, (1998).
- Gutierrez L., "Borrowing constraints & the agricultural investment decision process" Agribusiness, Vol.18, NO: 1, (1995), New York.

دور البنك الزراعي العربي السعودي في التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

د. هناء سلطان داود

مستخلص البحث

استهدف البحث دراسة دور البنك الزراعي العربي السعودي في التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية وباستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين بالاعتماد على القروض الزراعية والإعانات المصروفة من البنك الزراعي وعلى الناتج الزراعي ونسبة الصادرات الزراعية للفترة من ١٩٧٣ لغاية ٢٠٠٠ واعتمد البحث على فرضية مفادها إن للبنك الزراعي العربي السعودي له دور في تنمية القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، أما مشكلة البحث فهي في حالة عجز القطاع الزراعي عن توفير المنتجات الغذائية تعد عقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي، والإقراض الزراعي عنصرا مهما من عناصر التنمية الزراعية الشاملة بالمملكة من خلال قروضه الميسرة بدون فوائد لجميع المزارعين والمستثمرين في هذا القطاع الزراعي الذي يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني للبلدان النامية والمتقدمة، وقد أثبتت الدراسة إن للبنك الزراعي العربي السعودي دور رئيسي للتنمية الزراعية بالمملكة حيث نظامه الإقراض الذي عمل على معالجة مشاكل المزارعين وتقديم خدماته الائتمانية التي أدت إلى دفع عجلة الإنتاج ورفع معدلات التنمية الزراعية من خلال قروضه الميسرة بدون فوائد لجميع المزارعين والمستثمرين وبذلك أصبح أحد الركائز الرئيسية للتنمية الزراعية.



The Role of Saudi-Arab Agricultural Bank In Agricultural Development

By : Dr. Hana S. David

Abstract

This research aims studying the role of the Saudi Arabian agricultural bank in agricultural development in the Kingdom of Saudi Arabia, by using the multiple linear regression analysis and Two Stage Least Squares (TSLS), depending on the loans and subsidiary that spent, agriculture product and the rate of the agriculture exports during a 1973-2000. Therefore this research started in an attempt to prove its hypothesis which says, that the Saudi Arabian agricultural bank has a role in agricultural development in the Kingdom. The problem of the research is in the case of deficit of agriculture sector to available nutritional product made obstacle in economic growth.

Agriculture credit considered is very important in the agricultural development in the Kingdom by the presentation of his loans interest free and subsidiary for all the farms. The study proves that Saudi Arabian agricultural bank has a key role in agricultural development in the Kingdom.

